المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهاجرون المحتملون وتلاميذ اللغة الألمانية في تونس

ديناميكية الهجرة النظامية من تونس الى ألمانيا بعد صدور قانون هجرة العمالة المتخصصة المؤرخ في غرة مارس 2020

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهاجرون المحتملون وتلاميذ اللغة الألمانية في تونس

ديناميكية الهجرة النظامية من تونس الى ألمانيا بعد صدور قانون هجرة العمالة المتخصصة المؤرخ في غرة مارس 2020

دراسة من إعداد:

مـاري شنايدر

ترجمة:

خولة بالعـــايبة

المقدمة:

لا يمكن اعتبار الهجرة من تونس الى ألمانيا ظاهرة جديدة اذ مثل المهاجرون التونسيون جزءا من خطة العمال المُستضافين في الستينات ويُعتبرون اليوم كذلك جزءا من التوجه التشريعي الجديد. تمهد القوانين الجديدة للتوجه المتصاعد نحو الهجرة الانتقائية وأحدث مثال لهذا التوجه هو قانون هجرة العمالة المتخصصة لسنة 2020. هذه التعديلات القانونية تمس جميع فئات المهاجرين بلا شك، ولكن هذه الدراسة ستسلط الضوء على الفئة القادرة على الهجرة نظاميا الى ألمانيا بعد احداث هذه التغييرات.

يمكن الاتصال بالفئة المستهدفة عن طريق مدارس اللغة الألمانية، اذ يتوجب على جميع المهاجرين التونسيين بلوغ مستوى معين من اتقان اللغة الألمانية. تسلط هذه الدراسة الضوء على الخصائص الديمغرافية لهؤلاء المهاجرين المحتملين وعلى آمالهم ومخاوفهم كما تحاول العثور على بعض التساؤلات حول ديناميكيات تعليم اللغة الألمانية في تونس. تعتمد الدراسة في جانبها على نموذج صغير من الفئة المستهدفة، مما يجعلها تمثل أساسا ممهدا لمزيد الدراسات والبحوث ولا يؤلها لتقديم نتائج أو استنتاجات نهائية.

المراجعة الأدبية

ليست التغييرات المحدثة على قوانين الهجرة في ألمانيا بما فيها صدور قانون هجرة العمالة المتخصصة لسنة 2020، إلا جزءا من التوجه المتصاعد للاتحاد الأوروبي نحو الهجرة الانتقائية. ولئن تركز هذه الدراسة بالخصوص على القوانين الألمانية للهجرة وخاصة منها

المطبقة في تونس، فانه تجدر الاشارة الى أن جميع دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن قد عمدت الى مزيد التشديد في اجراءات منح التأشيرة خلال السنوات الماضية. قدمت القوانين الجديدة عديد التعريفات والإرشادات التي من شأنها تسهيل وتشجيع هجرة الكفاءات من الدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي.

غيرت ألمانيا سياستها الهجرية بسن قانون هجرة العمالة المتخصصة المؤرخ في غرة مارس 2020 الذي يُعرّف هجرة الكفاءات بالمهاجرين أصحاب الشهادات أو التدريب المهني الألماني أو ما يعادله من شهادات أو تدريب أجنبي. هذا ويتم مطالبة الراغبين في الهجرة الى ألمانيا بتقديم وثائق تثبت استقرار وضعيتهم الاقتصادية لضمان عدم حاجتهم للتمتع بنظام الضمان الاجتماعي الألماني[1]، وذلك للتخفيف من عدائية المواطنين الألمان للمهاجرين بسبب خوفهم من تدهور هذا النظام.

وقد رافقت هذا التوجه نحو الهجرة الانتقائية تغييرات في سياسات الإدماج اذ صارت أكثر تركيزا على اتقان اللغة الألمانية. ولئن تعود أصول مفهوم الادماج الى قطاع الاقتصاد فانه يتم اعتماده اليوم في العلوم الاجتماعية والخطابات السياسية للإشارة الى الاشكاليات المتعلقة بالدين والعرق واللغة. وتعتبر اللغة جزءا لا يتجزأ من عملية الادماج.

يختلف الخبراء حول ما اذا كان اتقان اللغة دليلا على نجاح عملية الادماج أو اذا ما يعود الادماج الى تعلم اللغة الوطنية. مهما كانت حقيقة الأمر، يبدو بأن الحكومات مؤمنة بالفرضية الثانية وتصوغ سياساتها بالاستناد عليها بما في ذلك قانون هجرة العمالة

[1] "Fragen und Antworten rund um das Fachkräfteeinwanderungsgesetz."

المتخصصة لسنة 2020 وغيره من القوانين بدول الاتحاد الأوروبي كالنمسا وبريطانيا وهولندا التي تعتبر اتقان اللغة حجر أساس في عملية ادماج المهاجرين[2].

بالرغم من انفتاح أوروبا المتزايد واختلاف الثقافات بها وتنوعها، لازالت بعض الدول كألمانيا والنمسا تصر على سياساتها أحادية اللغة مما نتج عنه ترابط وثيق بين المهارات اللغوية والمواطنة. من الأمثلة على ذلك، صادقت ألمانيا على قانون الهجرة لسنة 2015 والذي يعد اتقان اللغة وامتحان المهارات اللغوية للعازمين على الهجرة وللمهاجرين المستقرين بأراضيها أحد أسسه وهكذا صار اتقان اللغة الألمانية أحد أهم الشروط للحصول على صفة المواطنة.

ولدت هذه التحويرات القانونية تصورا مفاده بأن المهاجرين بأقلياتهم اللغوية يمثلون خطرا على التماسك الاجتماعي والتجانس الثقافي الألماني مما حول تقييم المهارات اللغوية الى أداة لمراقبة دفق المهاجرين الى ألمانيا ولإدارة عملية ادماجهم بأراضيها[3].

ولئن يظن البعض بأن عملية الاندماج اللغوي تتم بالبلد المضيف، فان المهاجرين الآن يعمدون الى تعلم اللغة بأوطانهم قبل الشروع في تنفيذ مشروعهم الهجري بل ويشرعون فيما يُسمى بعملية الاندماج التي تسبق الرحيل، عن طريق التسجيل في دورات تعليمية عن بعد وتجميع المعلومات حول سوق الشغل ونمط الحياة اليومي. يوفر معهد غوته the Goethe Institute والمكتب الألماني للتبادل

---

[2] Mallows, David. "Language issues in migration and integration." British Council, 2014.

[3] Mallows, David. "Language issues in migration and integration." British Council, 2014.

الاكاديمي DAAD[4]. هذه الخدمات في تونس، ومن المزمع توفير 4 قنوات تمويلية جديدة لهذه المؤسسات حسب قانو هجرة العمالة المختصة لسنة 2020. وتهدف اجراءات الاندماج التي تسبق الرحيل، حسب مسؤولي معهد غوته، الى "دعم الأشخاص الراغبين في الهجرة ومنحهم فكرة واقعية عن نمط العيش في ألمانيا."[5]

ولئن تُقدم الدروس ومختلف الخدمات عن بعد بشكل مجاني، فان دروس اللغة المنظمة بالمعهد غير مجانية. يحدد "الاطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات" مختلف المستويات التي يمكن بلوغها في اتقان اللغات. يمكن اتباع دورة دراسية في اللغة لمدة أربعة الى ستة أشهر من بلوغ مستوى "ب1" وهو المستوى المطلوب من مهاجري العمالة المختصة للتحصل على تأشيرة دخول الى ألمانيا لمدة 6 أشهر. في غضون هذه الأشهر الستة، يجب على هؤلاء المهاجرين ايجاد وظيفة كما يجب عليهم بلوغ مستوى "ب2" من اتقان اللغة.

مع ذلك، اتقان اللغة ليس الشرط الوحيد للتحصل على تأشيرة لمدة 6 أشهر: على المهاجرين الادلاء بوثائق تثبت بأن وضعيتهم الاقتصادية تسمح بتغطية مصاريفهم، كما عليهم اثبات تمتعهم بالتغطية الصحية وبرهنة توفر مكان للإقامة بألمانيا يؤويهم طيلة هذه الفترة. يقدر المبلغ المطلوب كدليل على القدرة على تغطية المصاريف 30000 دينار وتطلب المراكز المسؤولة عن جمع مطالب الحصول على التأشيرة نسختين من الوثائق المبرهنة. ويجدر الذكر بأن التونسيين الراغبين في الدراسة بألمانيا يخضعون الى نفس الشروط.

---

[4] Degener-Storr, “The Road to Germany Begins at Home.”
[5] Degener-Storr, “The Road to Germany Begins at Home.”

جميع هذه الشروط تندرج ضمن الاطار القانوني الموضوع على ذمة الأشخاص الراغبين في الهجرة نظاميا الى ألمانيا، وكما وضحنا أعلاه، بمقابل باهض. لا يمكن لمن لا يستوفي هذه الشروط دخول ألمانيا بطريقة نظامية، وبذلك، لا يبقى إلا البديل غير النظامي، مما يعني بالنسبة للتونسيين، ركوب قارب صغير لعبور المتوسط والوصول الى ايطاليا أو اسبانيا.

بات من الجلي اذن، أن الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية ليسا وجهين لعملة واحدة، بل نمطان خاضعان لإطار قانوني يرسخ انقسامات عميقة. الهجرة النظامية تحكمها قوانين صارمة يزيد تشديدها يوما بعد آخر والمهاجرون غير النظاميون لا يتقدم بمطالب للحصول على تأشيرات، اما بسبب وضعهم الاقتصادي الذي لا يسمح باستيفاء الشروط، أو لأنهم ببساطة يعلمون مسبقا بأن مطالبهم ستُقابل بالرفض.

رغم أن الاثبات المالي لاستقرار الوضعية الاقتصادية يعد العقبة الأكبر للمهاجرين، فان اتقان اللغة الألمانية كذلك يعتبر من أهم العراقيل، اذ ليس في متناول الجميع التسجيل في حصص تعليم اللغة، اما بسبب عدم القدرة على دفع المعاليم، أو لضيق الوقت.

الفرضية الأساسية التي تستند عليها هذه الدراسة هي أن تعليم اللغة بالمعاهد المختصة للراغبين في الهجرة في أوطانهم تزيد من حجم الهوة بين المهاجرين التونسيين وتعمق الفروقات بين القادرين على الهجرة بطريقة نظامية وأولئك الذين تكاد حظوظهم تنعدم في الحصول على تأشيرة ولا يبقى أمامهم خيار لتحسين مستوى عيشهم إلا الهجرة بشكل غير نظامي وعبور المتوسط على متن قوارب الموت.

تهدف هذه الدراسة في جانبها الكمي الى انشاء قاعدة معلومات تعريفية لتلاميذ اللغة الألمانية في تونس العازمين على تقديم مطالب للحصول على تأشيرة دخول للأراضي الألمانية وتشمل مستواهم الاجتماعي والاقتصادي والدراسي. أما الجانب النوعي من الدراسة فسيوفر معلومات حول ديناميكيات عملية الهجرة وسيتعمق في البحث عن الاشكاليات التي تبرز في مختلف مراحل هذه العملية.

المنهجية:

نظرا لعدم مرور وقت طويل منذ تمت المصادقة على قانون هجرة العمالة المختصة (منذ مارس 2020)، فان البيانات الكمية للهجرة من تونس الى ألمانيا بالكاد متوفرة. لهذا، تسعى هذه الدراسة لتوفير بعض المعلومات عن طريق توزيع استبيان حول تعلم اللغة الألمانية في تونس في عدد من مدارس تعليم اللغة الألمانية وعلى بعض صفحات موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك". أسئلة الاستبيان تهم الخصائص السكانية لتلاميذ اللغة، وضعهم الاقتصادي، مؤهلاتهم العلمية ورغبتهم في الهجرة. فيما يخص الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمشاركين في الاستبيان، توفر نظريات الطبقات الاجتماعية عديد القواعد لتصنيف الطبقات بمؤشرات حيادية كالمستوى التعليمي، مستوى الدخل والوظيفة. وتأخذ الدراسة بعين الاعتبار بأن هذه المؤشرات قد تتأثر بأحداث ما كانتشار وباء كوفيد 19 وتوقف عجلة الاقتصاد الوطني أو العالمي. كذلك، تجدر الاشارة بأن جميع أسئلة الاستبيان صيغت بصفة دقيقة للتمكن من استخراج معطيات محددة[6].

[6] Creswell, John W., and Vicki L. Plano Clark. Designing and conducting mixed methods research. Sage publications, 2017.

سيتم استكمال الدراسة بإجراء مقابلات شبه مهيكلة مع نموذج عشوائي من تلاميذ المعهد الألماني بتونس. تمت صياغة أسئلة الاستبيان وهيكلته مسبقا، لذلك، ستمكن المقابلات شبه المهيكلة من التعمق في المسألة المطروحة ومعالجتها بشكل أدق حين يستوجب الأمر.

لا يقتصر دور معاهد اللغة الألمانية على تعليم اللغة، حيث يقومون كذلك بمساعدة التلاميذ في تقديم مطالب الحصول على تأشيرة وحتى في العثور على وظيفة بألمانيا. ستساهم البيانات النوعية في دعم المعطيات الكمية للتحصل على دراسة شاملة تغوص في أعماق المسألة وتفسر الأرقام المستخرجة. تم اختيار هذه المنهجية الكمية والنوعية للاستجابة للسياق الراهن (تفشي وباء كورونا، الحجر الصحي، اغلاق الحدود وتقييد السفر) بالإضافة الى الجانب العملي.

تمت المصادقة على قانون هجرة العمالة المختصة في غرة مارس 2020 وهي الفترة التي تم فيها اقرار الاغلاق الجزئي لمدارس اللغة بتونس واغلاقها كليا في 18 مارس مما تسبب في عدم دقة النتائج الكمية للدراسة. المقابلات مع التلاميذ والحديث معهم حول عمليات الترسيم وسير الدروس مكن من فهم تأثيرات فيروس كوفيد 19 على المهاجرين.

ولئن تم التكتم حول هوية الأشخاص الذي جرت معهم المقابلات، فقد تم التحصل على ترخيص مكتوب من جميع المستجوبين لاستعمال بياناتهم وسيتم ارفاق هذه التراخيص في آخر الدراسة.

تقديم وتحليل النتائج

الجزء الأول: الاستبيان

رغم أن عدد المشاركين في الاستبيان والذي لم يتجاوز الثلاثين لا يمكن أن يمثل جميع فئة تلاميذ اللغة الألمانية في تونس، إلا أن النتائج يمكن توفر لنا معلومات توجيهية. كذلك، رغم توزيع الاستبيان عن بعد عن طريق فايسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، على الصفحات والمجموعات الأكثر زيارة من قبل التونسيين من جميع أنحاء الجمهورية، نؤكد بأن جميع المجيبين على الاستبيان أكدوا بأنهم مقيمون في تونس. وجاءت الاجابات موزعة بالتساوي تقريبا بين الاناث والذكور فيما لاحظنا أن الفئة العمرية الأكثر حضورا هي ما بين 26 الى 35 سنة اذ مثلت 56.7% تليها الفئة العمرية بين 19 الى 25 سنة.

بينت نتائج دراسة قام بها الاتحاد الأوروبي في اطار قانون REACH خلال السنوات التي تلت ثورة 2011 حول المهاجرين غير النظاميين المغادرين من تونس بأن الأغلبية منهم كانوا من الفئة العمرية 18 – 24[7] وهو ما يوضح بأن هناك فارق بسيط بين المهاجرين غير النظاميين والمهاجرين النظاميين الذي يكونون غالبا أكبر سنا.

كم تبلغ من العمر؟

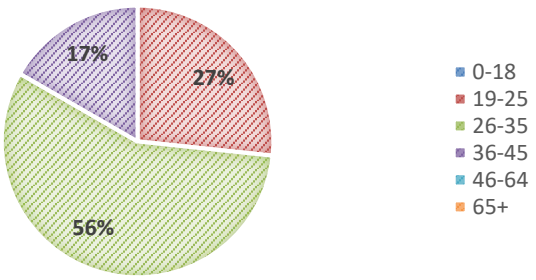

[7] ".Tunisia, Country of Emigration and Return"

أما عن الحالة المدنية للمشاركين في الاستبيان، فان 80% عزاب و20% متزوجون وتطابقت نتائجنا مع النتائج المذكورة في الدراسة السابق ذكرها.

وأما عن مستوى اتقان اللغة الألمانية، فقد أجابت الأغلبية 73.3% بأنهم يعتزمون الوصول الى مرحلة "ب2" وهو المستوى المطلوب لممارسة مهنتي التمريض والهندسة في ألمانيا. 10% من المشاركين يرغبون في بلوغ مستوى "أ1" وهو المستوى المطلوب للحصول على تأشيرة لم شمل عائلي. كذلك، 10% يرغبون في الوصول الى مستوى "ب1" للتمكن من الحصول على تأشيرة للبحث عن عمل بألمانيا فيما يواصلون الدراسة للتحسين من مستوى اتقان اللغة.

الى أي مستوى من اتقان اللغة ترغب أن تصل في تونس؟

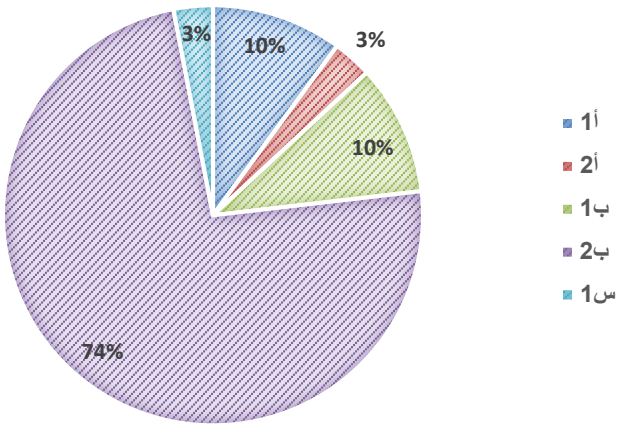

وحين قمنا بسؤال المشاركين في الاستبيان حول نواياهم منذ بداية دراستهم للغة الألمانية، أكد 78% منهم بأنهم يعتزمون البحث عن عمل في ألمانيا، بين يرغب 28% في مواصلة تعليمهم هناك و13% يرغبون في الالتحاق بفرد من افراد عائلتهم أو بأزواجهم. أما عن سؤالنا حول الاختصاصات فقد تعددت الاجابات: 10 من مجموع

28 من المشاركين يعملون كمهندسين، 8 يعملون في المجال الطبي وأغلبيتهم في مجال التمريض، وأما البقية فقد تنوعت مجالات عملهم: 2خبراء تجميل و2مساعدين اداريين وأستاذ اقتصاد وطباخ ومصمم وميكانيكي ومطور برامج.

53.3%من المشاركين متحصلون على شهادة الليسانس 30% متحصلون على شهادة الماجستير كما أفاد مشارك في الاستبيان بأنه متحصل على شهادة الدكتوراه. ملفات تلاميذ اللغة الألمانية خير برهان على حرص ألمانيا على استقطاب مهاجرين متخصصين. هذا وكما أشارت الدراسة المذكورة سابقا بأن المهاجرين النظاميين يبلغون مستويات تعليمية أعلى من المهاجرين غير النظاميين.

وأما عن الحالة الاقتصادية للمشاركين في الاستبيان فان الدخل السنوي لثلثهم حدد بمبلغ 15 ألف الى 20 ألف دينار تونسي خلال الاثني عشر شهرا المنقضية فيما بلغ الدخل السنوي ل 26.7% منهم 20 ألف الى 25 ألف دينار تونسي و13.3% تقاضوا مبلغ 25 الى 30 ألف دينار تونسي و13.3% بلغ دخلهم السنوي 10 الى 15 ألف دينار.

حسب دراسة لPayScale ، يبلغ معدل اجمالي الدخل للتونسيين 18ألف أي أن نصف المشاركين في الاستبيان تقريبا يتقاضون أجورا تفوق المعدلات السنوية المتوسطة فيما يتقاضى النصف الآخر أجرا مساويا أو أقل من المعدلات المتوسطة.

هذه الأرقام قد تتغير بسبب انتشار فيروس كورونا ومخلفاته من حجر صحي وتعطل الحركة الاقتصادية إلا أنها وبلا شك تظهر بأن أغلب المهاجرين العازمين على الهجرة الى ألمانيا ينتمون الى الطبقة المتوسطة وهو ما يتطابق مع الفرضية الأولية بأن نوع الهجرة (نظامية أو غير النظامية) يعود الى أسباب اقتصادية.

كم بلغ دخلكم السنوي الخام خلال الأشهر الاثني عشر المنقضية؟

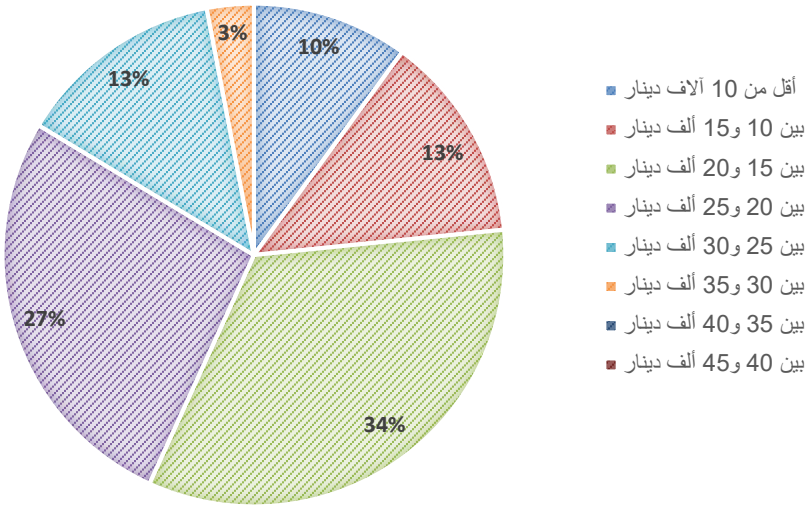

أغلب المشاركين في الاستبيان يعتزمون تقديم مطالب للتحصل على تأشيرة "طالب شغل" ("Arbeitssuchende") والتي تسمح للمهاجرين بالبقاء في ألمانيا لمدة 6أشهر يبحثون خلالها عن عمل ويحسنون مستوى اتقانهم للغة الألمانية. 10% من المشاركين يخططون لطلب تأشيرة للدراسة في الجامعات الألمانية و10% للتكوين المهني و10% للالتحاق بأزواجهم.

تعمد عديد مدارس اللغة لإشهار خدماتها عن طريق تسهيل الاتصال بين التلاميذ والمشغلين في ألمانيا ولكن هذه الخدمة تبقى الى حد ما حصرا على العاملين في القطاع الطبي وخاصة الممرضين. والى جانب المدارس فهناك عديد الوكالات التي تعمل كوسيط بين المهاجرين التونسيين والمشغلين الألمان لتشغيل الممرضين في ألمانيا وتجني الأرباح بفضل الطلب المتزايد على هذا الاختصاص من كلا الطرفين.

53.3% من المشاركين في الاستبيان لا يستعينون بوسطاء فيما يستعين 26.7% منهم بوسطاء بألمانيا و23.3% بوسطاء في تونس.

للتمكن من ايجاد وظيفة/ للتمكن من الدراسة في ألمانيا، هل تستعينون بوكالات وسيطة (جمعيات، منظمات، نقابات أو غير ذلك)؟ هل يتواجد الوسطاء الذين تلجئون لهم في تونس أو في ألمانيا؟

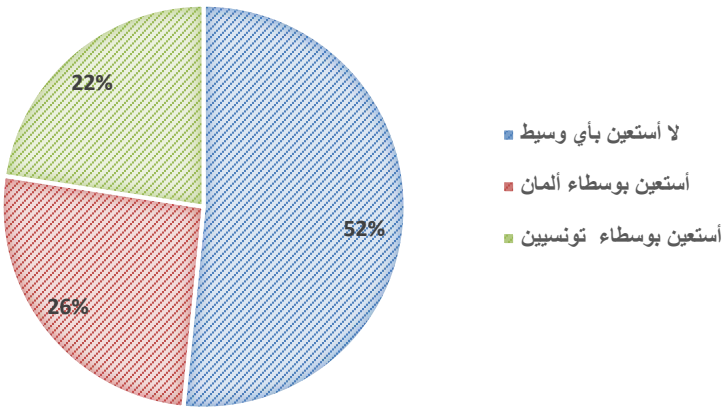

من مجموع 27 مشاركا في الاستبيان، 14% فقط من المشاركين عبروا عن اطمئنانهم فيما يخص الحصول على تأشيرة وهو ما يؤكد أجواء تشاؤمية عامة ضمن المهاجرين.

وتم اختتام الاستبيان بسؤالين حول ما اذا كانت المعلومات المتوفرة حول كيفية تقديم مطالب التأشيرات والحصول على وظيفة في ألمانيا كافية. وفيما جاءت الاجابات مبهمة في أغلبها حول السؤال الأول اذ أجاب أغلب المشاركين بأنه لا يمكن اعتبار المعلومات المتوفرة كافية ولا غير كافية، تم الاجابة عن السؤال الثاني بوضوح. 73.3% من المشاركين في الاستبيان أكدوا بأنهم وجدوا ما يكفي من المعلومات حول كيفية ايجاد وظيفة أو

التسجيل للدراسة بألمانيا. شح المعلومات يعرض المهاجرين للخطر سواء هاجروا بطريقة نظامية أو غير نظامية. وحسب ما توصلت له الدراسة، فان أهم المستفيدين من نقص المعلومات هم بالتأكيد الوسطاء ووكالات التوظيف وهو ما سنتطرق اليه في الجزء الثاني من التحليل.

الى أي مدى تتوفر لديكم معلومات حول طريقة ايجاد عمل أو الترسيم للدراسة بألمانيا؟ هل يتوفر ما يكفي من المعلومات؟ اختررقما من 0 الى 5

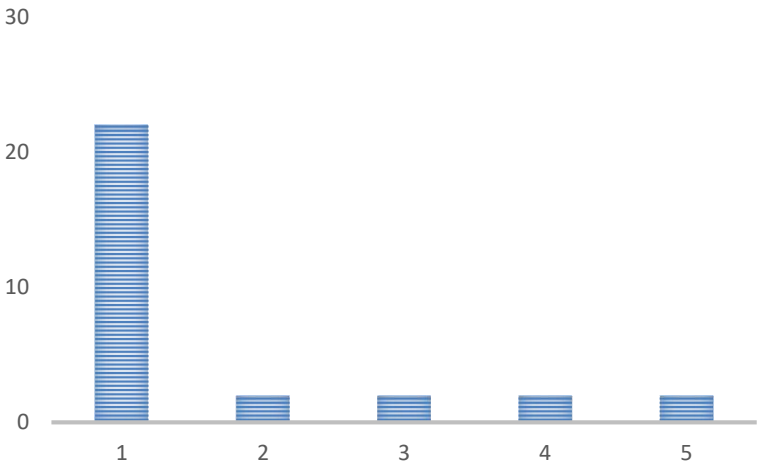

الجزء الثاني: المقابلات مع مديري المعاهد والتلاميذ

مديران فقط قبلا بإجراء حديث معنا من مجموع 15 معهدا قمنا بالاتصال بهم. كلا المعهدان متواجدان بتونس العاصمة، وحرصا على عدم كشف هوية المتدخلين سنقوم بتسميتهما لاحقا "المعهد الأول" و"المعهد الثاني". كلا المعهدان كذلك، على علم بالتغييرات الجديدة في قانون الهجرة الألماني وكلاهما يعملان مع أساتذة تونسيين ويقدمان دروسا في اللغة الألمانية من مستوى "أ1" الى مستوى "ب2".

قمنا بإجراء مقابلات مع 5 تلاميذ من كل معهد.

المعهد الأول صغير نوعا ما ويملكه تونسي لديه ترخيص اقامة في ألمانيا. وتتراوح أسعار الدروس التي يقدمها هذا المعهد بين 250 و350 دينار حسب العروض المتوفرة. وأكد لنا المدير بأن الأسعار تعد منخفضة مقارنة بالمعاهد الأخرى المتواجد بالأحياء الراقية من تونس الكبرى. وكما هو الحال بالنسبة للمعهد الثاني، اضطر هذا المعهد الى اغلاق أبوابه خلال فترة الحجر الصحي وإيقاف الدروس مما أدى الى فقدان عديد التلاميذ. والى جانب دروس اللغة، يقوم المعهد بإيجاد عروض عمل في مهنة التمريض بألمانيا للتلاميذ اذ يتصل ممثل هذا المعهد بمستشفى ألماني لتقديم عروض مغرية لتلاميذه. ولئن رفض مدير المعهد الاجابة عندما سألناه عن المبلغ الذي يتلقاه من المستشفيات الألمانية مقابل هذا التعاون، الا أن المعلومات التي توصلنا اليها من خلال البحث في مواقع الانترنات تفيد بأن المستشفيات ودور الرعاية تقدم مبلغا يناهز 15000 أورو للممرض الواحد[8]. بفضل هذه الخدمات، يتمتع هذا المعهد بسمعة جيدة لدى تلاميذ اللغة الألمانية في تونس، مع أن المدير أكد بأن هذه الخدمات لا تقدم مجانا. ويجدر الذكر بأن المعهد لا يتلقى أي تمويلات خارجية ألمانية، بل هو ممول كليا بالعملة التونسية.

من بين التلاميذ الذين تحاورنا معهم، أفاد تلميذان بأنهما استفادا خدمات التشغيل. ولئن لم تتوفر لديهما أي تفاصيل حول مكان عملهما أو المهمة التي تم انتدابهما لتنفيذها إلا أنهما يعرفان اسم المدينة التي سيقيمان بها. أكد التلميذان كذلك بأنهما متفائلان وشاكران لما وفره لهما المعهد من خدمات توجيه وإرشاد. أما الثلاث

[8] Welle, “Pflegekräfte vom Balkan - üppiges Geschäft für Vermittler.”

تلاميذ الآخرون، مهندس وخبير تجميل وطالب، فلم يكونوا متأكدين حول كيفية انطلاق خططهم الهجرية. وبدى بأن الطالب كان الأكثر تفاؤلا ولديه ما يكفي من المعلومات حول طريقة الترسيم في الجامعات الألمانية فيما يفكر خبير التجميل في تغيير نشاطه ودراسة التمريض باعتبار أنه الخيار الأفضل لضمان الحصول على تأشيرة. أما المهندس، فيعتقد بأن نقص المعلومات ليس معرقلا لعملية الهجرة اذ يكفي القيام ببحث معمق على مواقع الانترنات أو الاستعانة بمكتب تشغيل.

أما في علاقة بآمال التلاميذ ومخاوفهم فجميعهم يطمحون الى بناء مستقبل افضل وتحسين وضعهم الاقتصادي. أما الممرضون فيأملون الى جانب ذلك أن يعملوا في محيط أفضل ويحصلوا على التقدير مقابل ما يوفرونه من خدمات. وتعلقت أكبر المخاوف بالميز العنصري، وخاصة بالنسبة للتلميذات المتحجبات، اذ وصل صعود الفكر اليميني في ألمانيا مسامع الجميع وهو ما أثار الشكوك حول مدى تقبل المجتمع الألماني لهم. هذا وتعلقت المخاوف كذلك بالقدرة على التعايش مع الثقافة الألمانية خاصة وأن المقابلات أكدت تواجد صورة نمطية في أذهان المشاركين عن الثقافة الاجتماعية الألمانية ونظيرتها التونسية.

أما عن سؤالنا حول التحويلات المالية، فقد أكد الجميع بأنهم لا يعتزمون تحويل مبالغ مالية الى تونس بصورة منتظمة اذ أن الهدف الأساسي لجميع من قابلنا من التلاميذ هو تحسين ظروف عيشهم وعملهم الخاصة وضمان مستقبل أطفالهم. التحويلات المالية تعد من أهم مزايا الهجرة، ولكن حسب ما توصلت اله هذه الدراسة، لن يتمتع الاقتصاد التونسي ولا التونسيون بأن عائدات بما أنه لا نية للمهاجرين في تحويل أموالهم الى تونس.

المعهد الثاني أكبر مساحة ويستقبل حوالي 45 تلميذا (في الوقت الذي قمنا فيه بإجراء المقابلات: شهر جويلية 2020). يقدم المعهد دروسا في اللغة الألمانية حتى مستوى "ب1" كما يعرض خدمات للمساعدة في تحضير ملف الحصول على تأشيرة. يخطط المعهد الى تطوير نشاطه في المستقبل الى وكالة تشغيل ووسيط لتوظيف الممرضين. لهذا الغرض، يتلقى موظف بالمعهد دروسا في اللغة الألمانية، كما من المنتظر فتح فرع بألمانيا بهدف التواصل عن قرب مع المشغلين وإتاحة المزيد من عروض الشغل بما أن المستشفيات ودور الرعاية الالمانية تتجنب العمل مع وكالات التشغيل التي ليس لها مكاتب بألمانيا.

اجراءات ا انتداب تتم بالشكل التالي: يوقع المتقدم بالطلب عقدا مع وكالة التشغيل ويحدد هذا العقد أجر الوكالة مقابل هذه الخدمة. حسب ممثل المعهد، يقدر سعر هذه الخدمات ما يقابل أجرة شهرين تقريبا للممرض في ألمانيا أو 10% من راتبه السنوي الا أن هذا المبلغ قابل للتغير حسب العديد من العوامل. تظهر المشاكل حين يرغب المتقدم بالطلب في تغيير وظيفته بسرعة لعدم رضاه عن ظروف عمله الجديد ويترتب عليه حينها دفع آلاف الأوروات.

ولو أنه يصعب التوصل لهذه المعلومات على الانترنات، فانه يبدوا بأن جميع تلاميذ اللغة الألمانية في تونس على علم بها. أكد لنا الطرف المقابل بأن نية توسيع مجال عمل المعهد الى وكالة تشغيل موجودة منذ تأسيسه الا أنه تم تأجيل ذلك بسبب انتشار وباء كوفيد في أوائل سنة 2020. وقد تم التخفيض في تكاليف الدروس لجلب التلاميذ بهدف ترسيم 100 منهم كل شهر.

ما يجلب الانتباه في حالة "المعهد الثاني"، هو أن مدرسة اللغة الألمانية ماهي إلا واجهة للنشاط الأساسي الذي يستقطب التلاميذ وهو التشغيل والوساطة بين العمال التونسيين والمشغلين الألمان. ولو أن هذه الخدمات تسرع عملية الهجرة للتونسيين، الا أن المهاجرين يجدون أنفسهم تحت رحمة هذه الوكالات التي، حسب ما أفادنا به عدد من التلاميذ، لا تخبئ دائما نوايا حسنة للمتعاملين معها.

التلاميذ الذين تحاورنا معهم بالمعهد الثاني يعملون كمهندسين ووكيل تجاري. لا فكرة لأي من التلاميذ متى أو كيف ستتم عملية الهجرة. العاملون كمهندسون يبدون الأكثر تفاؤلا أما الوكيل التجاري وبقية التلاميذ فينوون الهجرة لدراسة التمريض اذ قيل لهم أنه السبيل الأسهل للحصول على تأشيرة في حال عدم تحصلهم على شهادة جامعية. ويرى جميع التلاميذ تغير النشاط كضرورة للحصول على تأشيرة وليس كرغبة مهنية بل أنهم يعتزمون عدم العمل بهذا القطاع لفترة طويلة حين يتمكنون من الهجرة.

ولو أن جميع التلاميذ لا يملكون ما يكفي من المعلومات حول كيفية ايجاد وظيفة أو تكوين مهني في ألمانيا، الا أنهم لا يعتزمون الاستعانة بخدمات وكالة توظيف بسبب ارتفاع أسعار الخدمات وبسبب ما سمعوا عنها من شبهات فساد وأحيانا عمليات تحيل.

يعتزم جميع التلاميذ مواصلة الدروس حتى بلوغ مستوى "ب2" من اتقان اللغة وهو ما يتطابق مع النتائج التي توصلت اليها الدراسة. دروس اللغة الألمانية في تونس تعتبر باهظة الثمن. ولو أن دراسة هذه اللغة في تونس تساهم في دعم الاقتصاد بما أن معاليم الدروس تدخل في السوق الاقتصادية التونسية ولكن النصيب الأكبر من

العائدات يعود الى ألمانيا التي تستقبل وفودا من المهاجرين المختصين والمتقنين للغة الألمانية دون أن تساهم في تكوينهم.

قدم لنا مهندس جملة من المعلومات حول وكالة تشغيل تعاونت معهم زوجته الممرضة اذ وقعا عقدا مع وكالة في بداية سنة 2020 وسرعان ما تحصلا على تأشيرة كما سافرا الى ألمانيا لمباشرة الممرضة العمل في حين كان السفر محظورا لعامة التونسيين بسبب انتشار الوباء. وعلى الرغم من سعادة هذا الثنائي لسرعة اتمام الاجراءات وفعالية الخدمات وانخفاض أسعارها إلا أن هذا الشعور تغير سريعا فور الوصول الى ألمانيا واكتشاف الأسعار الباهضة للشقة والسيارة التي سوغتها الوكالة لهما، وانعدام الشفافية حول التكاليف اللاحقة التي يتوجب عليهما دفعها. وحين أعلنت الممرضة عن رغبتها في فسخ العقد، أعلمتها الوكالة بأنها يجب أن تدفع خطية قدرها 6000 أورو حسب بنود العقد الذي قاما بتوقيعه في تونس. العقد كان مكتوبا باللغة ا ألمانية ومستوى الممرضة في اللغة لم يمكنها من فهم تفاصيله.

فقد الثنائي ثقتهما في الوكالة وأحسا بأنهما كانا ضحية عملية تحيل حين تكتمت الوكالة عن كل هذه التفاصيل. كذلك، طُلب من الممرضة في حال رغبت في العمل في عدد من المصحات الألمانية أن تنزع الحجاب وهو تفصيل لم تتطرق له الوكالة.

في جميع الحالات، مطالبة موظف بنزع الحجاب امر غير قانوني حسب القانون العام الالماني للمساواة في المعاملة ويجب ابلاغ السلطات في حال التعرض لذلك[9]. مع ذلك، صفت الوكالة الى جانب المصحة ولم توفر للممرضة أي خيارات عادلة بل زادت من الضغط

[9] "Kopftuch Am Arbeitsplatz: Fragen Und Antworten."

عليها في حين أن أسباب الهجرة دائما ما تعود الى تحسين ظروف العيش والعمل.

ما نستخلصه من هذه الواقعة، هو أن المهاجرين التونسيين الذين يختارون الهجرة نظاميا الى ألمانيا كثيرا ما يتعرضون الى التمييز بسبب الدين والعقيدة. تتكتم الوكالات حول الكثير من التفاصيل وهو ما تسبب في فقدان ثقة الراغبين في الهجرة بها. هذا وقد لاحظنا بأن أغلب الاشخاص الذين تحاورنا معهم لا يملكون ما يكفي من المعلومات وهو ما تستغله الوكالات لصالحها لرفع أسعار خدماتها مستغلة ضعف المهاجرين ورغبتهم في الهجرة.

الخاتمة:

رغم صعر النموذج المعتمد في البحث، الا أن هذه الدراسة مكنت من الوصول الى الاستنتاجات التالية:

- عموما، المستوى الأكاديمي والاقتصادي للمهاجرين التونسيين الذين يعتزمون الهجرة نظاميا أعلى من المهاجرين غير النظاميين.

- عموما، المهاجرون النظاميون أكبر سنا من المهاجرين غير النظاميين

- فيما يمثل الذكور أغلب المهاجرين غير النظاميين، كشفت الدراسة أن الاناث يمثلن نسبة 50%من المهاجرين النظاميين أي ان التوزيع حسب الجنس متساو بين الاثناث والذكور فيما يخص الهجرة النظامية.

- أغلب تلاميذ اللغة الألمانية الذين يواصلون التعلم الى مستوى "ب2" يباشرون العمل فوريا عند الوصول الى ألمانيا

- أغلب المهاجرين لا نية لهم في الاستعانة بخدمات وكالات التشغيل

أما الجزء الثاني من الدراسة، فمكننا من الوصول الى الاستنتاجات التالية:

- يوجد نقص كبير في المعلومات حول عروض الشغل وطرق الترسيم للدراسة في ألمانيا وهو ما تستغله وكالات التشغيل التي تطلب مبالغ مرتفعة جد مقابل خدماتها على حساب المهاجرين.

- تعتبر ألمانيا المستفيد الأول من استكمال المهاجرين التونسيين لدراسة اللغة الألمانية في تونس اذ تستقبل عملة مختصين متقنين للغة دون أن تساهم في تكوينهم.

المراجع

Adler, Nancy, and Judith Stewart. “MacArthur SES & Health Network | Research,” March 2007. https://macses.ucsf.edu/research/psychosocial/subjective.php.

Bildung, Bundeszentrale für politische. “Erstes ‘Gastarbeiter-Abkommen’ vor 55 Jahren.” bpb.de. Accessed July 6, 2020. https://www.bpb.de/politik/hintergrund-aktuell/68921/erstes-gastarbeiter-a bkommen-20-12-2010.

BMBF-Internetredaktion. “Tunesien: Verstärkte Kooperation mit einem Land im Wandel.” Bundesministerium für Bildung und Forschung - BMBF. Accessed July 2, 2020. https://www.bmbf.de/de/deutsch-tunesische-zusammenarbeit-345.html.

Degener-Storr, Janna. “The Road to Germany Begins at Home.” @GI_weltweit. Accessed July 14, 2020. https://www.goethe.de/en/spr/mag/21516718.html.

DOMiD | Documentation centre and Museum of Migration in Germany. “Essay: Migration History in Germany.” Accessed July 6, 2020. https://domid.org/en/service/essays/essay-migration-history-in-germany/.

Bundesministerium des Innern, für Bau und Heimat. “Fragen und Antworten rund um das Fachkräfteeinwanderungsgesetz.” Accessed July 17, 2020. http://www.bmi.bund.de/SharedDocs/faqs/DE/themen/migration/fachkraefte einwanderung/faqs-fachkraefteeinwanderungsgesetz.html;jsessionid=9F311D172D61C919514D00E227920ECD.1_cid364?nn=9392954

Antidiskriminierungsstelle des Bundes. “Kopftuch Am Arbeitsplatz: Fragen Und Antworten.” Accessed August 24, 2020. https://www.antidiskriminierungsstelle.de/DE/ThemenUndForschung/Religion_Weltanschauung/FAQ_Kopftuch_am_Arbeitsplatz/FAQ_Kopftuch_am_A rbeitsplatz_node.html.

Mallows, David, and British CouncilLanguage Issues in Migration and Integration: Perspectives from Teachers and Learners, 2014. Startseite. “Mehr Fachkräfte für Deutschland.” Accessed July 2, 2020. https://www.bundesregierung.de/breg-de/aktuelles/fachkraeteeinwanderun gsgesetz-1563122.

PayScale. “Tunis, Tunisia Salary.” Accessed August 19, 2020. https://www.payscale.com/research/TN/Location=Tunis/Salary. “Tunisia, Country of Emigration and Return.”

REACH, December 2018. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_tun_report_tunisian_country_of_emigration_and_return_december_2018.pdf.

Welle, Deutsche. “Pflegekräfte vom Balkan - üppiges Geschäft für Vermittler.” DW.COM, January 13, 2020. https://www.dw.com/de/pflegekr%C3%A4fte-vom-balkan-%C3%BCppige s-gesch%C3%A4ft-f%C3%BCr-vermittler/a-51939478.